

لمادة المرافعات والإثبات في الدعوى الإدارية

(في الإثبات)

أولاً: المستندات التي بحوزة الإدارة

للقاضي الإداري من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الطرف الآخر في الدعوى أن يطلب من الإدارة تقديم مستندات يراها لازمة لاستيقاء ملف الدعوى.

وقد استقرت أحكام القضاء الإداري على أن نكول الإدارة عن تقديم ما طلب منها تقديمه من مستندات أو بيانات أو تسببها في فقدانها يقيم قرينة لصالح المدعى تؤدي إلى نقل عبء الإثبات إلى الإدارة حيث يُعد ذلك بمثابة تسليم منها بما جاء بعريضة الدعوى

في حين قضي بأنه "... متى نشطت جهة الإدارة وعادت إلى جادة الصواب ووضعت الأوراق والمستندات تحت نظر المحكمة، فيغدو من المتعين حينئذ إسقاط تلك القرينة حيث أنها قرينة مؤقتة تزول بتقديم المستندات التي تطلبها المحكمة وغني عن البيان أن الأثر المترتب على عدم تقديم الإدارة لما طلبته منها المحكمة من مستندات والمتمثل في نقل عبء الإثبات إليها يقتصر على رفض الإدارة الانصياع لأمر المحكمة، حيث يكون سوء نيتها مؤكداً.

وعلى العكس من ذلك فإذا كان عدم تقديم الإدارة للمستندات المطلوبة سببه هلاكها أو فقدانها لأسباب لا دخل لإرادة الإدارة فيها، فإن الامتناع في هذه الحالة لا يؤدي إلى نقل عبء الإثبات إلى الإدارة.

ولا تقع المستندات والأوراق التي يكون بوسع القاضي الإداري إلزام الإدارة بتقديمها تحت حصر، حيث تشمل كل ما يراه القاضي منتجاً في حسم موضوع المنازعة.

وليس لطلب القاضي من الإدارة تقديم مستند ما شكل معين فقد يتم ذلك عن طريق خطاب عادي من القاضي الإداري إلى الإدارة، بل قد يتم بطرق أخرى بحيث يثبت اتصال علم الإدارة بالطلب.

وإذا كان طلب القاضي من الإدارة التقدم بمستند ما قد يكون بناء على طلب الطرف الآخر إلا أنه غير ملزم في جميع الأحوال بالإستجابة لهذا الطلب دون أن يكون في امتناعه إخلال بحق الدفاع حيث لا يلتزم القاضي سوى بطلب المستندات التي يراها لازمة للفصل في الدعوى، وسلطته وأن كانت تقديرية إلا أنها ليست تحكمية مطلقة حيث يخضع تقديره في هذا الشأن لسلطة قضائية أعلى عند الإقتضاء

وعلى الرغم من استقلال القاضي الإداري بتقدير مدى جدوى المستندات التي يطلب المدعي تكليف الإدارة بإيداعها، فقد جرت العادة على الاستجابة لهذا المطلب في حالات معينة حيث تبدو الحاجة إلى إيداع تلك المستندات ملحة، كما لو تقدم المدعي بتأكيدات وإمارات محددة من شأنها تكوين قرائن قوية على صحة الإدعاء، حيث يطلب القاضي من الإدارة في هذه الحالة بعض المستندات أو البيانات اللازمة للإيضاح، كما قد يلجأ القاضي لتكليف الإدارة بإيداع مستندات أو تقديم بيانات عندما يثور الخلاف والجدل بشأن حقيقة بعض الوقائع ففي هذه الحالة يحتاج القاضي إلى الإطلاع على مستندات إضافية للكشف عن الحقيقة وإصدار حكمه على أساسها .

وامتناع الإدارة عن تقديم المستندات المطلوبة منها في المواعيد يؤدي إلى الحكم للمدعي بطلباته، على أساس ما قدمه من أوراق والتي تعتبر صحيحة ومطابقة لأصلها

وذهب القضاء الإداري المقارن إلى إن الإدارة ملزمة بالكشف عن الأسباب التي دعتها لإصدار قرار الفصل لموظف ثبت لديها نقاء ملفه الوظيفي حيث اتخذت من ذلك الواقع قرينة على انحسار قرينة الصحة عن قرار الفصل الذي لم يعد قائماً على سبب مشروع يبرره.

وفي شأن الطعن في قرار تعيين ذهب إلى أن تقاعس المؤسسة المدعي عليها عن تقديم ما طالبتها به المحكمة من أسانيد وأوراق تؤكد دفاعها يشير إلى عجزها عن الرد، وتكون بذلك دعوى المدعي قائمة على أساس سليم من القانون.

وتكليف القاضي للإدارة بإيداع ما يراه لازماً للفصل في الدعوى من مستندات أو أوراق لا خلاف على دخوله في نطاق سلطته التقديرية بالنسبة لدعاوي القضاء الكامل كدعاوي المسؤولية والعقود الإدارية والتسويات في حين أن لجوء القاضي الإداري إلى تلك الوسيلة كان مثار خلاف فقهي بالنسبة لدعاوي الإلغاء أساسه عدم جواز تدخل القاضي في تقديم عناصر أدلة إثبات إعمالاً لمبدأ الفصل بين القضاء الإداري والإدارة العاملة الذي يحول بين القاضي وبين تكليف جهة الإدارة بإيداع مستندات أو تقديم مستندات لازمة للفصل في الدعوى حيث يُعد ذلك بمثابة توجيه أوامر للإدارة وهو أمر غير جائز ولكن الأمر المستقر عليه الآن أنه بالنظر إلى سلطات القاضي الإداري الإيجابية في تحضير الدعوي تمهيداً للفصل فيها، وسيادة الصفة الاستيفائية الفاحصة لإجراءات القضاء الإداري، فإن القاضي يباشر الاستيفاءات ويوجهها بإرادته الحرة، ويعمل على إكمال الملف في ضوء ظروف كل حالة وبالوسائل المناسبة، دون أن يكون في ذلك أي مساس باستقلال الإدارة، لذلك انتهى القضاء الإداري إلى تأكيد هذه السلطة للقاضي الإداري في جميع الدعاوي الإدارية التي ترفع أمامه سواء تعلقت بالإلغاء أو القضاء الكامل، وبالتالي التزام الإدارة بالاستجابة إليه وإلا عاقته عن ممارسة دوره في رقابة المشروعية .

ثانيًا: الخبرة

الخبرة كوسيلة من وسائل الإثبات هي استشارة فنية يطلبها القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد أطراف الدعوى لمساعدته على الفصل فيها، وقد استقر القضاء الإداري على الأخذ بتلك الوسيلة في مجال إثبات الدعوى الإدارية لعدم تعارضها مع طبيعة تلك الدعوى إضافة لانتفاء تنافرها مع روابط القانون العام.

وإذا كانت المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب الخصوم بنصب خبير ابتداءً إذا ما قدرت أن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فإنها غير ملزمة أيضًا بالالتزام بالرأي الذي انتهى إليه الخبير في الدعوى فلها أن تأخذ به أو تطرحه كاملاً، كما أن لها أن تبعضه فتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح البعض الآخر ذلك لأن المحكمة هي الخبير الأعلى وقد تأكد ذلك بنص المادة 56 من قانون الإثبات ورأي الخبير لا يقيد المحكمة.

وإذا كان محل الخبرة يكمن في المسائل ذات الطبيعة الفنية فإنه لا محل للجوء إليها بالنسبة للمسائل القانونية أو للإطلاع على المستندات والملفات الإدارية حيث يخرج ذلك عن نطاق اختصاص الخبير ذو الصبغة الفنية، هذا بالإضافة لما في ذلك من تدخل منه في صميم العمل الإداري.

ومع ذلك يجوز للخبير الإطلاع على المستندات والملفات الإدارية إذا تطلب ذلك أدائه لعمله الفني، يستوي في ذلك أن يقوم بهذا الإطلاع من تلقاء نفسه أو بناء على تكليف من المحكمة في حكمها التمهيدي بإحالة الدعوى للخبير دون أن يعد ذلك تدخلاً منه في صميم العمل الإداري، ودون أن تملك الإدارة منعه من ذلك، حيث أن حيولة الإدارة بسلوكها الإرادي بين الخبير وبين أداء مهمته المكلف من قبل المحكمة بإنجازها ينطوي على سوء نية من شأنه أن يقيم قرينة ضدها، اللهم إلا

إذا كانت المستندات التي منعت الإدارة الخبير من الإطلاع عليها ذات صبغة سرية خاصة حيث يترك تقدير ذلك للمحكمة.

وإذا كان الأصل أن اللجوء الخبرة مسألة اختيارية يترك للقاضي وحده تقدير ملاءمتها حتى ولو طلبها الأطراف، فإن هذا الأصل مشروط بأن تكون الخبرة متعلقة بمنازعة من اختصاص القاضي وأن لا تتعلق الخبرة بمسألة قانونية، وأن تكون الخبرة مفيدة ومجدية للفصل في النزاع.

ولأن أعمال الخبرة ذات طبيعة وجاهية فإنه يتعين على الخبير المنتدب لمباشرة الدعوى دعوة أطرافها أو من ينوب عنهم لجلسة يحددها لسماع أقوالهم وملاحظاتهم، فإذا أودع الخبير تقريره ملف الدعوى فإن من حق الأطراف الإطلاع عليه وإبداء ما يشاءون من ملاحظات التي يكون القاضي عقيدته على أساسها.

ورغم أن القاضي غير ملزم بإحالة الدعوى إلى الخبير وغير ملزم بنتيجة ما يضعه الخبير من تقرير بملف الدعوى، إلا أنه إذا أحييت الدعوى إلى الخبير وفصلت فيها المحكمة قبل أن يودع الخبير تقريره عد الحكم في هذه الحالة باطلاً اللهم إلا إذا جدت ظروف تؤكد عدم جدوى الخبرة في الدعوى.

وقد جرى القضاء الإداري المقارن على تأكيد سلطته في إتباع وسيلة الخبرة في إثبات الدعوى الإدارية باعتبارها من وسائل التحقيق في سبيل استيفاء الدعوى وذلك بموجب حكم تصدره المحكمة سابق على الفصل في الموضوع تقدر المحكمة ملاءمته وللمحكمة أن تنتدب أكثر من خبير للاسترشاد برأيهم في المسائل الفنية التي تتطلب نمطاً خاصاً من الخبرة.

والله الموفق